



مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

العراق في مؤشر التقدم الاجتماعي

أحمد خضير حسين



سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركزٌ مستقلٌّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلولٍ عمليّةٍ جليّةٍ لقضايا معقدةٍ تهّمُ الحقلين السياسيين والأكاديميين.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنما تعبّر عن رأي كاتبها.

حقوق النشر محفوظة © 2022

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org

Since 2014

العراق في مؤشر التقدم الاجتماعي

أحمد خضير حسين *

تمهيد

يقدّم مؤشر التقدم الاجتماعي قياساً مبنياً على النتائج لرفاهية الدولة بمعزل عن المؤشرات الاقتصادية، علماً أنّه صدر للمرة الأولى عام 2013 بصدد توفير أداة شاملة لقياس أداء البلدان، وتحفيز التقدم، وتحسين أوضاع العمل عن طريق تقديم بيانات اجتماعية. ويتميّز مؤشر التقدم الاجتماعي عن المقاييس الأخرى المتعلقة بالتنمية في الإطار المفاهيمي من حيث التركيز على الأبعاد غير الاقتصادية للأداء الوطني، ونهج قياس يعتمد على مؤشرات النتائج.

ويشير مفهوم التقدم الاجتماعي إلى قدرة المجتمع على تلبية الاحتياجات الإنسانية، وإرساء اللبنة الأساسية التي تسمح للمواطنين والمجتمعات بتعزيز جودة حياتهم والحفاظ عليها، وتهيئة الظروف المناسبة لجميع الأفراد للوصول إلى إمكاناتهم الكاملة، ويعتمد نهج هذا المؤشر على سلسلة طويلة من العمل لبناء مؤشرات الدولة، وقياس، وتقييم مختلف جوانب الأداء الاقتصادي والاجتماعي.

يتميّز مؤشر التقدم الاجتماعي عن المقاييس الأخرى المتعلقة بالتنمية على الأبعاد غير الاقتصادية للأداء الوطني، ونهج قياس يعتمد على مؤشرات النتائج، بدلاً من مقاييس المدخلات، وكذلك يتكون من ثلاثة أبعاد واسعة للتقدم الاجتماعي، وهناك يعبر المؤشر عن مدى مشاركة أي بلد في توفير الاحتياجات الاجتماعية والبيئية لشعبه، ويُحدّد ذلك من حيث خيارات سياسة البلد، والاستثمار، وقدرة مختلف أصحاب المصلحة على تنفيذ سياسات التنمية المختلفة، ويتضمّن مؤشر التقدم الاجتماعي ثلاثة عناصر واسعة، وهي: الاحتياجات البشرية الأساسية، وأسس الرفاهية، والفرص⁽¹⁾.

تسلّط هذه الورقة الضوء على التعرّف على مؤشر التقدم الاجتماعي وخصائصه، والهدف من وجوده وكيفية قياسه، بالاعتماد على البيانات والمؤشرات الصادرة عن المؤشر.

1- مؤشر التقدم الاجتماعي، على الرابط الإلكتروني: www.sociaiprogress.org

* مدير قسم الدراسات الاجتماعية في مركز البيان للدراسات والتخطيط.

أبعاد التقدم الاجتماعي ومجالاته

يغطّي مؤشر التقدم الاجتماعي ثلاثة مجالات أساسية يشمل كل مجال أبعاد تتضمن أربعة مكونات ترتبط مفاهيمها الأساسية بالأسئلة التي نسعى على الإجابة عليها وفق البيانات التي سنستعرضها في هذه الورقة كما يلي:

أولاً: الاحتياجات البشرية الأساسية والتي تشمل ما يلي:

- **التغذية الطبية الأساسية:** وتركّز على (الوقّيات من الأمراض المعدية، ومعدّل وقّيات الأطفال، وتقرّم الأطفال، ومعدّل الوقّيات، ونقص التغذية).
- **الماء والنظافة:** ويُرَكِّز على (الوصول إلى الصرف الصحي المحسن، والوصول إلى مصدر مياه محسن، والوقّيات المنسوبة، والصرف الصحي والنظافة)
- **المأوى:** ويُرَكِّز على (الوقّيات الناتجة عن تلوث الهواء، وعدم الرضا عن القدرة على تحمّل تكاليف السكن، والحصول على كهرباء، واستخدام الوقود النظيف والتكنولوجيا للطهي).
- **السلامة الشخصية:** ويُرَكِّز على (الوقّيات بين الناس، والعلامات والنقل، والإجرام المتصور، والاعتقالات السياسية والتعذيب).

ثانياً: أسس الرفاهية والتي تشمل ما يلي:

- **الوصول إلى المعرفة الأساسية:** ويُرَكِّز على (النساء بدون تعليم، والمساواة في الحصول على تعليم جيد، والالتحاق بالمدسة الابتدائية، والتحصيل الدراسي الثانوي، والتكافؤ بين الجنسين في التحصيل الثانوي).
- **الوصول إلى المعلومات:** ويُرَكِّز على (الوصول إلى الحوكمة عبر الإنترنت، ومستخدمي الإنترنت، وإدارة على وسائل الإعلام، واشتراكات الهاتف المحمول).
- **الصحة والعافية:** ويُرَكِّز على (متوسط العمر عند الـ 60، والوقّيات من الأمراض غير المعدية، والمساواة في الحصول على رعاية صحية جيدة، والوصول إلى الخدمات الصحية الأساسية).

➤ **الجودة البيئية:** ويُركّز على (الوفيات الناجمة عن تلوث الهواء، والوفيات من التعرّض للرصاص، وتلوّث الجسيمات، وحماية الأنواع).

ثالثاً: الفرص المتاحة والتي تشمل ما يلي:

➤ **الحقوق الشخصية:** ويُركّز على (الوصول إلى العدالة، وحرية التعبير، وحرية الدين، والحقوق السياسية، وحقوق الملكية للمرأة).

➤ **الحرية الشخصية والاختيار:** ويُركّز على (الطلب على وسائل منع الحمل، والفساد، والزواج المبكر، والشباب غير الموجودين في التعليم أو العمل أو التدريب، والعمالة الهشّة).

➤ **الشمولية:** ويُركّز على (المساواة في السلطة السياسية وفُوق الجنس، والمساواة في السلطة السياسية وفُوق الفئة الاجتماعية، والمساواة في السلطة السياسية وفُوق الوضع الاجتماعي والاقتصادي، والتمييز والعنف ضد الأقليات، وقبول المثليين والسحاقيات).

➤ **الوصول إلى التعليم المتقدّم:** ويُركّز على (المستندات القابلة للاستشهاد بها، والحرية الأكاديمية، والمرأة الحاصلة على تعليم متقدّم، والسنوات المتوقعة للتعليم العالي، والجامعات المرجحة الجودة)⁽²⁾.

✓ موقع الدول في المؤشّر

تصدّر النرويج الترتيب العالمي في المؤشّر، تليها فنلندا، والدنمارك، والسويد، وهولندا، واليابان، وألمانيا، من بين الدول المصنفة وفقاً للمؤشّر، وتحتل الإمارات العربية المرتبة (37) تليها بفارق يسير الكويت في المرتبة (50)، والأردن (83)، وقطر (86)، ولبنان (88)، والجزائر (90)، والبحرين (96)، والسعودية (105)، ومصر (109)، ويأتي العراق في المرتبة (118)، وأخيرها اليمن (163) من بين دول الشرق الأوسط التي شملها المؤشّر.

نجد أنّ بعض الدول تحقّق مستويات تقدّم اجتماعي أعلى بكثير من غيرها، لأنّها تؤمن بأنّ القطاع الخاص يضطلع بدور فاعل، ويساهم في التطرّق إلى المسائل الأساسية في العالم وحلها، وتميل الدول التي تحقّق مداخيل أعلى إلى التمتع بتقدّم اجتماعي أعلى إذ تحتل النرويج الصدارة في المؤشّر

(63.586) دولار كمعدل الدخل الإجمالي للفرد) أمّا الدول ذات الدخل المنخفض، فلن يؤدي النمو الاقتصادي بالضرورة إلى تحسُّن ملحوظٍ في التقدُّم الاجتماعي، فعلى سبيل المثال، وفيما يتعلَّق «بالسلامة الشخصية»، حينما يرتفع دخل البلدان، وينخفض فيها انخفاضاً ملحوظاً معدل جرائم القتل، وجرائم العنف، ووفيات حوادث السير، ولكن ذلك لا يستبعد حتى في هذه الحالة أن يكون هناك تفاوتاً شاسعاً بين هذه البلدان ذات الدخل المرتفع. وتبقى التحسينات في مستوى «السلامة الشخصية» بين الدول ذات الدخل المنخفض والمتوسط محدودة حتى إشعار آخر⁽³⁾، وتبين النتائج الرئيسة لمؤشر التقدم الاجتماعي:

- النرويج هي البلد الأفضل أداءً لهذا العام ضمن النتائج العالمية.
 - تُعدُّ هولندا هي أفضل بلد من حيث الأداء في الاتحاد الأوروبي.
 - تمثِّل كندا أفضل بلد من حيث الأداء بين مجموعة أكبر الدول الصناعية الثمانية.
 - تأتي الولايات المتحدة في المرتبة (16) بعد كندا والمملكة المتحدة وروسيا.
 - شمل ترتيب مؤشر التقدم الاجتماعي لدول الشرق الأوسط ضمن العينة حيث تتقدَّم كلٌّ من الإمارات والكويت على دول البريكس (brics)، وهي البرازيل، وجنوب إفريقيا.
- يبين الجدول رقم (1) موقع الدول في مؤشر التقدم الاجتماعي⁽⁴⁾.

الدرجة	الدولة	المجموع	احتياجات الإنسان الأساسية	أسس الرفاهية	الفرص المتاحة
1	النرويج	92.63	95.29	93.30	89.30
2	فلندا	92.26	95.62	93.09	88.07
3	الدنمارك	92.15	95.30	92.74	88.41
7	السويد	91.20	94.50	91.85	87.26

3- موقع إنترنت، الأردن في المرتبة 75 في مؤشر التقدم الاجتماعي من أصل 132 دولة، نُشر بتاريخ 14/4/2014، على الرابط الإلكتروني: <https://alrai.com>

4- الشكل من تصميم الباحث، بالاعتماد على بيانات مؤشر التقدم الاجتماعي على الرابط الإلكتروني: www.sociaiprogress.org

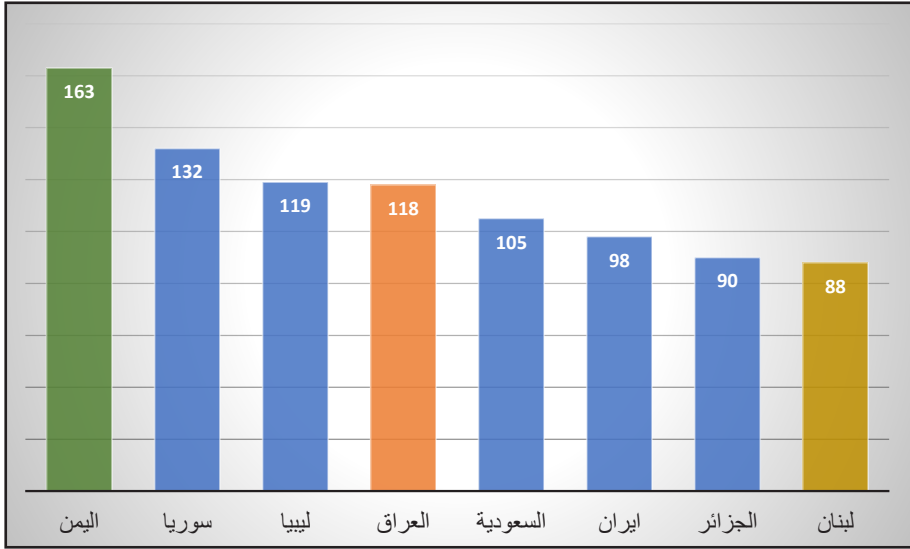
الدرجة	الدولة	المجموع	احتياجات الإنسان الأساسية	أسس الرفاهية	الفرص المتاحة
8	هولندا	90.57	94.09	91.24	86.38
9	اليابان	90.44	96.85	92.93	81.53
10	ألمانيا	90.32	94.59	89.35	87.03
37	الإمارات	71.58	88.50	73.22	53.02
50	الكويت	75.32	90.74	77.62	57.59
83	الأردن	68.77	86.95	66.69	52.67
86	قطر	68.07	89.38	66.05	48.80
88	لبنان	67.79	83.13	65.17	55.07
90	الجزائر	67.04	84.70	62.27	54.16
96	البحرين	65.85	86.29	69.79	41.48
98	إيران	65.72	83.66	67.56	45.93
105	السعودية	63.73	82.78	66.63	41.78
109	مصر	60.29	81.41	51.56	47.90
118	العراق	58.35	74.31	55.88	44.85
119	ليبيا	58.23	75.73	55.08	43.89
132	سوريا	53.78	77.51	52.55	31.28
163	اليمن	38.90	54.49	38.05	24.15

✓ موقع العراق في المؤشر

تتميز منطقة الشرق الأوسط بأنها من أبرز المناطق اختلافاً في معايير التقدم الاجتماعي وأبعاده، إذ تحتل بعض دولها مراتب متقدمة في المؤشر مثل: دولة الإمارات العربية التي جاءت بالمرتبة (73) بدرجة (71.58) في المقابل تحتل اليمن أدنى مرتبة (163) بدرجة (38.90) من (100) درجة، وجاءت لبنان بالمرتبة (88) بدرجة (76.79) والجزائر بالمرتبة (90) بدرجة (76.04)

وإيران في المرتبة (98) بدرجة (65.72) والسعودية في المرتبة (105) بدرجة (63.73) وجاء العراق في المرتبة (118) بدرجة (58.35) في المؤشر عمومًا، حصل على (74.31) في مجال الاحتياجات الأساسية، وعلى درجة (55.88) في مجال أسس الرفاهية، وعلى (44.85) في مجال الفرص المتاحة.

بيّن الشكل (1) ترتيب العراق في مؤشر التقدم الاجتماعي⁽⁵⁾.



✓ انخفاض مستوى العراق في المؤشر.

يرتبط انخفاض مستوى العراق في مؤشر التقدم الاجتماعي بعوامل عديدة، وقد تكون أبعاد التقدم ومكوناتها هي الأساس الذي يفترض أن ترتفع فيها مستويات التقدم الاجتماعي؟

➤ زيادة وفيات الأطفال، ونقص الأغذية الطبية الأساسية، والتحديات الوبائية، إذ يرتبط بالصحة العامة والظروف المعيشية، ممّا ينعكس على تحسين الوضع الصحي، مع عدم توفر الإمكانيات والملاكات القادرة على الكشف عن أمراض تهدد الصحة العامة للمواطنين، أي: غياب واضح لمكافحة الحشرات، والقوارض، ومتابعة دفن النفايات، فضلاً عن تعقيم المياه ومتابعة

5. الشكل من تصميم الباحث، بالاعتماد على بيانات مؤشر التقدم الاجتماعي على الرابط الإلكتروني:

الأطعمة المخزّنة والمستوردة.

➤ تكرار الجرائم السياسية واستمرار مناخ الخوف والترهيب، والإفلات دون العقاب، واضمحلال المجال المتاح للنقد والتعبير.

➤ يعوق التقاسم الطائفي للسلطة والنفوذ استيعاب الدولة للانتماءات الأولية في الجماعات السياسية التهديدات المتراكمة حول حرية التعبير عن الرأي، والحرية الدينية.

➤ صعوبة جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاعات المعرفية من قبيل تكنولوجيا المعلومات والاتصال (التعهّد والوظائف الإدارية، والخدمات الطبية والسياحة، وغيرها من القطاعات الأخرى)

➤ مشاكل تطبيق معايير الحوكمة وتنفيذها وآلياتها، إذ لا يوجد توافق بالرأي بين الحكومة ومجلس النواب، ممّا يسفر عن تعطيل المشاريع وإضعافها.

➤ عدم المساواة بين الرجال والنساء، وثقافة الأحزاب الأشبه بأندية الرجال، مع انعدام المهارات، وفسح المجال أمام مشاركة المرأة في شغل المناصب والوظائف في الهيئات التشريعية والتنفيذية أو حضورها في المجال السياسي.

✓ حلول لتحسين مستويات التقدّم الاجتماعي في العراق

➤ رسم سياسة عامة صحية من قبل أعلى مستوى إداري في المؤسسة الصحية لتحديد عوامل خطر الأمراض، ووضّح إستراتيجيات شاملة لمواجهة التهديدات الوبائية وخطر وفيات الأطفال.

➤ إصدار قوانين، ومراجعة التشريعات، ووضع العقوبات المناسبة لأيّ فعلٍ إجراميّ يشكّل اعتداء على حرمة المواطن، وفرض العقاب عليه.

➤ إقرار إستراتيجية وطنية تمنع التمييز وعدم المساواة بين الرجال والنساء، وتشكيل لجان تتقدّم ما ورد بتلك الإستراتيجيات وتتابع تنفيذها.

➤ إقرار إستراتيجية الحكومة الإلكترونية لتحقيق الكفاءة والشفافية وتحويل المعاملات

والوثائق والمستندات إلى صور إلكترونية، وتوفير نظام معلومات يسمح للناس بطلب الخدمات والسلع المباشرة، وعليه لا بدّ من تحديد أهداف متابعة تنفيذ الإستراتيجية وتأسيس إدارة تعنى بتطبيق مشروع الحكومة الإلكترونية، وتشريع قوانين تحمي المستخرجات الإلكترونية عن طريق البنى التحتية للحكومة الإلكترونية نحو: (أجهزة الحاسوب، والبرمجيات، والإنترنت، والبريد الإلكتروني).

➤ يجب العمل على حماية الاستثمار الأجنبي، وتوفير الحماية له فالإقتصاد المعرفي لم يُؤهّل، والقطاع الخاص المعرفي غير قادر على المنافسة من الاستثمار الأجنبي.